



الجلسة ٥٩٤٢

الأربعاء، ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٨، الساعة ١٥/١٠

نيويورك

الرئيس:	السيد لو لونغ مينه (فييت نام)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد دولغوف
	إندونيسيا السيد كليب
	إيطاليا السيد ترمبايولو
	بلجيكا السيد غرولس
	بنما السيد أرياس
	بور كينا فاسو السيد كافاندو
	الجمهورية العربية الليبية السيد الدباشي
	جنوب أفريقيا السيد كومالو
	الصين السيد دو شياكونغ
	فرنسا السيد ديبير
	كرواتيا السيد سكراتشيك
	كوستاريكا السيد أورينا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير جون سويرز
	الولايات المتحدة الأمريكية السيد خليل زاد

جدول الأعمال

تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال (S/2008/466)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال

(S/2008/466)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل الصومال يطلب فيها دعوته إلى المشاركة في النظر في بند جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتمزم، بموافقة المجلس، دعوة الممثل إلى المشاركة في النظر في هذا البند بدون أن يكون له الحق في التصويت، وفقاً لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد جنغيلي (الصومال) مقعداً على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نيابة عن المجلس أرحب ترحيباً حاراً بمعمالي السيد علي أحمد جاما جنغيلي، وزير الخارجية والتعاون الدولي في حكومة الصومال الانتقالية الاتحادية.

وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، إلى السيد أحمدو ولد عبد الله، الممثل الخاص للأمين العام للصومال.

تقرر ذلك.

أدعو السيد ولد عبد الله إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا يطلب فيها من مجلس الأمن توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى سعادة السيد رامتامي لامامرا، مفوض السلام والأمن للاتحاد الأفريقي.

تقرر ذلك.

أدعو السيد لامامرا إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على المجلس تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال، الوثيقة S/2008/466.

في هذه الجلسة، سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد ولد عبد الله، الممثل الخاص للأمين العام للصومال. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد ولد عبد الله (تكلم بالانكليزية): هذا هو العرض الثالث الذي أقدمه لمجلس الأمن منذ أن تقلدت منصبه قبل أكثر من تسعة شهور. وخلال العرض الأول الذي قدمته، يوم ١٧ كانون الأول/ديسمبر، اقترحت على المجلس ثلاثة خيارات لمعالجة الأزمة الصومالية. وكان الخيار الأول هو مواصلة العمل المعتاد، بتقديم مساعدة مكثفة، بما في ذلك المساعدات الإنسانية، كما ظللنا نفعل ذلك خلال الـ ١٨ عاماً الماضية. وخلال السنوات العشر الماضية، تراوح المبلغ الرسمي للمساعدة المقدمة إلى الصومال ما بين ٦ و ٨ بلايين دولار. ولقد ساعد هذا النهج على إنقاذ

التي دامت يومين مع الممثلين الصوماليين. إنني ممتن لمجلس الأمن، وكذلك للصوماليين. وقد دعاهم الجميع إلى الخروج باتفاق سلام، ونجح الصوماليون في إنجاز ذلك. ويستحقون الدعم الكامل من المجتمع الدولي.

في جميع عمليات السلام، يبدأ بعض الأفراد والمجموعات برفض الاتفاقات. وينبغي للتنفيذ الفعال للاتفاق أن يكون حافزا على إشراك مزيد من الصوماليين وإعطائهم الفرصة للإسهام في مولد بلدهم من جديد. وفي هذا السياق، أود أن أقترح على المجلس أن يعبر بصورة علنية وقوية عن دعمه لاتفاق جيبوتي ويدعو الدول الأعضاء إلى منحه الفرصة للتنفيذ السريع. وقد بدأ الصوماليون، بدورهم، العمل معاً، واليوم الكرة في ملعب المجتمع الدولي. وعلينا أن نتصرف بسرعة.

إن الاتفاق لن يجلب السلام بين عشية وضحاها - ولم يفعل ذلك مطلقاً أي اتفاق - لا سيما إذا كان المفسدون والوسطاء المتطوعون يواصلون تدخلاتهم، كما ذكرت أمام مجلس الأمن في العرض الذي قدمته في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي. ولمدة طويلة، كان العنف سائداً في الصومال، وسوف يستمر لبعض الوقت. لكن الاتفاق يتيح فرصة لتقليل العنف ووضع حد له في نهاية المطاف. وفي الوقت ذاته، ينبغي لاستعراض المدرجين في قائمة جزاءات مجلس الأمن أن يساعد على الاعتراف بدور أولئك الأفراد الذين قرروا تغيير سلوكهم ويدعمون السلام الآن.

إن أولويتنا ينبغي أن تتمثل في متابعة تنفيذ اتفاق جيبوتي. ولا بد لهذا التطور أن يوفر الأمن للبرامج الإنسانية - ولا سيما، المرافقة البحرية لبرنامج الأغذية العالمي، الذي يجلب ٨٠ في المائة من المعونة الغذائية للصومال عن طريق البحر. ومع الأسف، إن هذه المرافقة البحرية -

الملايين من الأرواح ويجب الإشادة به ومتابعته. ولكن، لا يمكن تجاهل آثاره الجانبية، ولا يمكن أن يُتوقع منه تحقيق السلام الدائم. واليوم، هناك أكثر من ٣ ملايين صومالي يعيشون في المنافي وأكثر من ٨٠٠ ٠٠٠ مشرد، ويتواصل العنف.

أما الخيار الثاني فهو الانسحاب من البلد حيث ما زلنا في حاجة إلى إحداث فرق كبير في الأوضاع السائدة. وأنا أعرف أن الوضع صعب. ومن ثمّ، قدمت نهجاً ثالثاً لتجربة شيء مختلف: العمل السياسي والأمني المتزامن.

إن الحكومة الاتحادية الانتقالية، والتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال ومنظمات المجتمع المدني اتفقت، بناء على دعوة من الأمم المتحدة، على حضور محادثات جيبوتي، التي كان الغرض منها جمع الصوماليين لوضع حد لحوالي عقدين من العنف. ويوم ٩ حزيران/يونيه، قامت الحكومة الاتحادية الانتقالية المعترف بها دولياً والتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال، الذي كان يُعتبر متطرفاً عندما كان في الحكم في مقديشيو في عام ٢٠٠٦، بتوقيع اتفاق جيبوتي. وأعضاء المجموعتين موجودون الآن في هذه القاعة بوصفهم ممثلين لصومال مستقر في المستقبل. لقد شهد على اتفاق جيبوتي عدد من الدول والمنظمات الدولية المراقبة، بما في ذلك فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد الأوروبي، وكذلك البلد المضيف وممثلو الحكومات المعتمدة لدى الصومال.

وكانت زيارة العمل التي قام بها مجلس الأمن إلى جيبوتي في بداية المناقشات من أهم الإسهامات في إنجاز اتفاق جيبوتي. وقد أحدث وفد المجلس، الذي كان يقوده الممثلان الدائم للمملكة المتحدة وجنوب أفريقيا أثراً حاسماً على المفاوضات وعلى المشاركين والمراقبين خلال المحادثات

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد ولد عبد الله على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد رامتيني لامامرا مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي.

السيد رامتيني لامامرا (تكلم بالانكليزية):

أود يا سيادة الرئيس أن أهنئكم أحر التهنية على توليكم رئاسة مجلس الأمن، وبصورة ماثلة أتقدم بالتهنية إلى سلفكم على العمل الجيد الذي قام به.

إنه لي شرفني ويسعدني أن أحاطب هذا المجلس بشأن موضوع الصومال، وأود أن أشيد بمبادرتكم بعقد هذه الجلسة التي أعتقد أنه ستعزز الزخم المتجدد الذي نشهده في تعبئة الاهتمام العالمي. وسمحوا لي أيضا أن أذكر مجددا تقديرنا العميق للأمين العام على التزامه ودعمه. ونشيد بمثله الخاص زميلنا وصديقنا أحمدو ولد عبد الله على جهوده التي لا تعرف الكلل في الميدان.

إن وجود وفد صومالي متكامل في مجلس الأمن اليوم يترأسه وزير الخارجية في الحكومة الفيدرالية الانتقالية بما في ذلك بعض القادة في التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال يعتبر مؤشرا إيجابيا وقويا على استعداد الصوماليين للعمل نحو استعادة السلم الدائم والمصالحة في بلادهم. وهي رسالة واضحة ينبغي أن تطمئن مجلس الأمن والمجتمع الدولي بأن الصومال على استعداد لتقديم تعاونها الكامل مع بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام. وحث المجلس على أن يأخذ في الحسبان تماما آثار هذا العمل الهام جدا المتمثل في الوحدة الهادفة إلى تحقيق السلم والأمن في الصومال في المنطقة بأسرها.

ونلاحظ مع الارتياح زيادة التعبئة فيما يتعلق بالحالة في الصومال بوصف ذلك اعترافا بالفرصة التي أتاحت في أعقاب التقدم الذي حققه الصوماليون أنفسهم وغيرهم من

التي شرعت بها فرنسا وتبعتها بعد ذلك الدانمرك وهولندا - قد توقفت في الفترة الأخيرة. إنني أتعاطف مع المواطنين الصوماليين الذين يشكلون أكثر من ٩٥ في المائة من العاملين في مجال المعونات في جنوب ووسط الصومال. إنهم يخاطرون بحياتهم يوميا وهم، في أغلب الأحيان، ضحايا بريؤون لعمليات القتل المستهدفة. وبتصميم المجتمع الدولي، كما تبين ذلك في كوسوفو وفي مناطق أخرى، يجب ألاّ نتاح الفرصة للأفراد الذين يرتكبون هذه الأعمال الفظيعة للسيطرة على الوضع.

وعلى المجتمع الدولي أن يتوحد ويظهر تضامنه مع الشعب الصومالي. وسوف يكون من الخطأ الفظيع أن نسمح لبعض الأفراد بأن يقامروا بمستقبل الصومال والقرن الأفريقي برمته. إن العنف يمكن أن ينتشر بسهولة عبر الحدود الدولية. واستمرار تجاهل الصومال يشكل تهديدا للسلم الدولي.

إن خياراتنا، اليوم، لإحلال السلام في الصومال محدودة، ولكن حان الوقت لاتخاذ قرار نهائي. لقد قامت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بعمل ممتاز في ظل ظروف صعبة للغاية. وينبغي للمجلس أن ينظر في تعزيز هذه القوة إذا كان ذلك يوفر لها القدرات اللازمة. والخيار الآخر يتمثل في قوة استقرار دولية، كما أشارت إلى ذلك رسالة الأمين العام المؤرخة ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ إلى رئيس مجلس الأمن (S/2007/762)، الذي كان آنذاك ممثل فرنسا. أما الإمكانية الثالثة ذات المصدقية المعروضة على مجلس الأمن فتمثل في إنشاء قوة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة. ونظرا لأن الصوماليين قد عانوا لمدة طويلة، وبالنظر إلى الإطار السياسي المواتي حاليا بعد اتفاق جيبوتي، يبدو لي أن الوقت قد حان لمجلس الأمن للقيام بعمل شجاع وحاسم وسريع.

والاتحاد الأفريقي، من شأنه أن يساعد أكثر في العملية السلمية. والاتحاد الأفريقي الموجود حاليا في الميدان ومن خلال البعثة الأفريقية في الصومال وغير ذلك من المساعي الحميدة التي يقوم بها الممثل الخاص لرئيس اللجنة على استعداد لتسخير جميع الوسائل اللازمة ضمن قدراته لمساعدة الأطراف في التعاون مع الأمم المتحدة وأعضاء المجتمع الدولي نحو الوقف الفعال للأعمال القتالية على الأرض.

إن البعثة برغم التضحيات التي يقدمها قادتها وعناصرها غير قادرة على الوفاء بولايتها بسبب ضعف قوامها إذ من الواضح أنه لا يتناسب أبدا مع نطاق التحديات الحقيقية على الأرض. وتواجه البعثة نقصا حادا في التمويل والدعم اللوجستي. ووفقا لتقديرات الأمم المتحدة القياسية لسنة واحدة فإن ميزانيتها تبلغ أكثر من ٨٠٠ ٠٠٠ دولار، لتغطية العناصر اللوجستية والمالية والفنية. لذلك من الحيوي تعزيز البعثة لتبلغ قوامها المأذون به وهو ٨ ٠٠٠ فرد من القوات، عن المستوى الحالي البالغ ٦٠٠ ٢ فرد لا يشكل سوى ٣٠ في المائة من مجموع القوام المأذون به.

وفي ذلك الصدد فإن الاتحاد الأفريقي يشرع في ممارسة من الجيل الجديد من القوات من بين أعضائه وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن عميق تقديري لحكومي بوروندي وأوغندا على التزامهما، المتواصل بتحقيق السلم والمصالحة الدائمين في صفوف أبناء الصومال. وأود أيضا أن أكرر طلب رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي من أجل تقديم المساعدة للبعثة. ونقر باستجابة الأمين العام لذلك الطلب، أود أن أكرر نداءنا من أجل المزيد من الدعم للبعثة من جميع الشركاء الآخرين.

وأود عند هذا المنعطف أن أسترعي انتباه المجلس للتطورات الحاصلة على الأرض والتي أتاحت الفرصة غير المسبوقة في الـ ١٨ سنة الماضية. لذلك أود أن أجدد

ذوي المصالح، وبخاصة جهود الحكومة الانتقالية، نحو استقرار الحالة في بلدهم وتعزيز الحوار والمصالحة فيما بين جميع أبناء الصومال.

وهذه الجهود بلغت ذروتها أولا في عقد مؤتمر المصالحة الوطنية في شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس من عام ٢٠٠٧ والذي قدم توصيات استهدفت تعزيز العملية السياسية الشاملة. وهذا تعزيز إضافي لجهود الممثل الخاص ولد عبد الله وتأييد للاتحاد الأفريقي، من خلال إجراء محادثات بين الصوماليين أدت إلى إبرام اتفاق جيبوتي بتاريخ ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال.

وكما يعلم المجلس فإن مجلس السلم والأمن في اجتماعاته على مستوى رؤساء الدول والحكومات التي عقدت في شرم الشيخ بمصر رحب بأفاق السلم الدائم والمصالحة في الصومال ودعا إلى تقديم الدعم والتعاون من أجل تنفيذ اتفاق جيبوتي. ويسرنا أن نلاحظ أن القادة والعناصر التابعة للمعارضة في الصومال أقرت الاتفاق وانضمت إليه بوصفه الوسيلة المحدية نحو إيجاد حل دائم لخلافاتهم. وفي الحقيقة أن الاتفاق يوفر أرضية من أجل إقامة لجنتين رئيسيتين - لجنة الأمن المشتركة واللجنة الرفيعة المستوى - وكلاهما على استعداد لتوطيد العملية السياسية الجارية وتحسين الحالة الأمنية في البلاد بدرجة كبيرة. ويجري حاليا تنفيذ هذه المادة من الاتفاق ويتعاون الاتحاد الأفريقي بهمة ونشاط مع الممثل الخاص للأمم المتحدة في تنفيذها وغير ذلك من العناصر المهمة في الاتفاق.

وأود أن أبرز أن تصميم الأطراف الصومالية على إلزام أنفسها بالمقترحات الرئيسية، بما فيها استعادة الائتمان والثقة المتبادلين، بهدف يتمثل في إنهاء الصراع وتوفير الفرصة المناسبة للمجتمع الدولي وبخاصة الأمم المتحدة

مستقبل أفضل للصومال والمنطقة إلى فرصة ضائعة. ويجب علينا - أي يجب على المجلس - عدم السماح بحدوث ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد علي أحمد جمعة جينغلي، وزير الخارجية والتعاون الدولي في الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال.

السيد جينغلي (الصومال) (تكلم بالانكليزية): من دواعي سروري أن أشارك في هذه المناقشة لمجلس الأمن بشأن الحالة في الصومال. وأود في هذا الصدد أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة. ونود أيضا أن نشكر الأمين العام ومثله الخاص على تفانيهما وجهودهما الدؤوبة من أجل السلام والاستقرار في الصومال. ونود أيضا بالمثل أن نشكر إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام على جهودهما.

لقد انكب مجلس الأمن لأول مرة على الحالة في الصومال في أوائل عام ١٩٩٢. ومنذ ذلك الحين كانت هناك جلسات وتقارير وبعثات لتقصي الحقائق بشأن الصومال. وليس في نيتي اليوم أن أكرر القرارات والمداومات السابقة. ولكن من قبيل التشديد أود أن أركز على مسألتين هامتين، وهما جانب الأمن والمصالحة والحالة الإنسانية.

فيما يتعلق بمسألة الأمن والمصالحة أود أن أشير، مثلما أشار أصدقاؤني المطلعون الذين تكلموا قبلي، إلى الاجتماع الأخير الذي عُقد في جيبوتي بين الحكومة الاتحادية الانتقالية وتحالف المعارضة. كما يعلم المجلس، وبدعم وتشجيع منه، تم التوصل إلى اتفاق للسلام والمصالحة ووقعت عليه بالأحرف الأولى الحكومة الاتحادية الانتقالية وتحالف المعارضة. وكما يُتوخى فسوف توقع الحكومة الاتحادية الانتقالية والتحالف على هذا الاتفاق كما ينبغي في المملكة العربية السعودية في وقت قريب جدا. ولقد أقر الاتفاق كل من البرلمان الاتحادي الانتقالي في الصومال واللجنة المركزية

النساء السابقة للاتحاد الأفريقي من أجل تولي الأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وهذا تطور أيضا يرحب به بوضوح جميع أبناء الصومال أنفسهم، كما أعرب عنه في اتفاق جيبوتي، وذلك لإنهاء الأعمال القتالية الدائرة بسرعة. وفي أي حال، فإن البعث تقف على أهبة الاستعداد لكي تُدمج في نهاية المطاف في قوة تثبيت الاستقرار الدولية التي نص عليها اتفاق جيبوتي.

وخلال تفاعلي مع وفد مجلس الأمن خلال زيارته إلى جيبوتي، أتيحت لي الفرصة لأقترح، لمزيد من النظر، الحاجة إلى عنصر بحري قوي في مخطط مفهوم العمليات بالنسبة لبعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام من أجل الصومال، ولا سيما في المراحل الأولى من البعثة. وهذا الاقتراح ناشئ عن تجربتنا في الميدان حتى الآن. وبعثة لديها عنصر بحري قوي ستكون أيضا ضمانا هامة للحماية من الهجمات البرية على البعثة وبالتالي ستعزز أمن أفراد البعثة ومعداتها على السواء. وسيؤدي تحسين الأمن على الحدود البحرية للصومال بدوره إلى شيوع أثر إيجابي مضاعف في الداخل على بقية أرجاء البلد. وسيكون ذلك إحدى الوسائل التي ستؤثر من خلالها العملية الأمنية على الجهود السياسية والإنسانية، وكما أوصى بذلك الممثل الخاص ولد عبد الله، والذي أتفق معه تماما في تركيزه على ضرورة أن يتخذ المجتمع الدولي إجراء حازما وأن يتخذه الآن.

ورغم التاريخ الصعب للانخراط السابق للأمم المتحدة في الصومال، نحن ندعو مجلس الأمن إلى تنويع نظره في الحالة عند هذه المرحلة الحاسمة بقرار لتمكين الأمم المتحدة والمجتمع الدولي من نشر بعثة قوية وبذلك يغتنم تماما الفرصة الراهنة لاستعادة السلام والأمن الدائمين في ذلك البلد. ونحن جميعا ندرك أن أي تأخير غير لازم يمكن أن يتيح مجالا للمفسدين لتقويض جهودنا وتحويل هذه المناسبة المواتية لبناء

كل ما في وسعنا لتهيئة المناخ الموات للنشر والأداء السليم لقوة من أجل تحقيق الاستقرار.

أود الآن أن أنتقل إلى مسألة المساعدات الإنسانية. وعلى أساس المعلومات التي لدينا، هناك حاجة إلى قدر كبير من المساعدات في الأشهر المقبلة. ولكننا ندرك في البداية أن ثمة صلة وثيقة جدا بين الأمن والمصالحة والاحتياجات الإنسانية. فمن المؤكد أن تحسن الوضع الأمني سيؤثر تأثيرا إيجابيا على الحالة الإنسانية والعكس بالعكس.

ولذلك ينبغي للتوجه الاستراتيجي لجهودنا في المستقبل أن يركز على الجبهتين السياسية والأمنية حتى تتم تهيئة بيئة أكثر استقراراً وأماناً للعمليات الإنسانية الطارئة وعمليات أخرى. علاوة على ذلك، ينبغي الاستفادة من الفرصة السانحة حالياً على الجبهة السياسية من أجل إنقاذ ملايين الصوماليين من الدمار التام للصراع ومن الجفاف والكوارث الطبيعية وتلك التي هي من صنع الإنسان.

وفي هذا الصدد، أود أن أكرر الإعراب عن حزننا وأسفنا على أعمال القتل المتعمد والخطف للعاملين في المجال الإنساني، والذين يقومون بعمل بطولي في ظل ظروف صعبة وشاقة. وسوف تطارد حكومتنا وشعبنا، باعتبار هذه المسألة ذات أولوية، بملاحقة هذه العناصر الإجرامية وتقديمها إلى العدالة.

وأود أن أناشد مجلس الأمن ليتناول بشكل مباشر وبصورة عاجلة مسألة الإفلات من العقاب على الجرائم التي ترتكب ضد الشعب الصومالي. وفي الواقع، فإن الشعب الصومالي ممتن للخطوات المؤقتة التي اتخذها المجلس بالفعل في هذا الاتجاه. ولكن هناك الكثير مما يتعين القيام به في هذا الصدد.

وفي الختام، لدينا أسباب وجيهة تجعلنا إيجابيين ومتفائلين بشأن مستقبل الصومال. الكثير يعتمد على شعب الصومال

لتتحالف المعارضة. وحالما يتم التوقيع على الاتفاق سنشرع في تنفيذه، وسيكون من المتوقع أن تقوم اللجان المختلفة، خاصة اللجان الأمنية والسياسية، بمباشرة أعمالها.

في الوقت ذاته، نحن في فترة التوطيد والتوسع. ولقد شرع كلا الطرفين في زيادة التوعية بالاتفاق حتى يكون جميع أصحاب المصلحة والمجتمع المدني على علم به وحتى يتمكنوا من إعطاء الدعم الكامل لتنفيذه عندما يدخل حيز النفاذ.

ونود أن نشدد على أن الحكومة الاتحادية الانتقالية ملتزمة تماما بالوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاق. وتوقع أيضا أن يظهر تحالف المعارضة التزاما حقيقيا بتنفيذ الاتفاق، ونحن في حقيقة الأمر متفائلون في هذا الصدد.

وفي هذا السياق، نأمل أن نكون جميعا متفقين على أنه إذا أذن مجلس الأمن بنشر قوة دولية تابعة للأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار دون تأخير سيكون لدينا أسباب كافية للاعتقاد بأن معاناة الشعب الصومالي التي دامت ١٧ عاما سوف تنتهي وأن العالم سيكون مكانا أفضل وأكثر سلاما.

ونود أن نشير هنا إلى أننا نرى أن قوة قوامها نحو ٢٦ ٠٠٠ فرد لتحقيق الاستقرار في الصومال، وكما توخى تقرير سابق، قد لا تكون ضرورية أو ممكنة. وبدلا من ذلك، نحن نعتقد أن قوة أصغر بكثير وتكون في إطار ولاية من الأمم المتحدة وبتمويل من الأمم المتحدة يمكن أن تقوم بعمل جيد في ظل ظروف معقولة. علاوة على ذلك، نحن نعتقد أن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال التي هي منتشرة بالفعل في الصومال ينبغي أن تكون النواة لأية قوة دولية أو قوة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في المستقبل.

لكن، وفي نهاية المطاف، قد يرغب مجلس الأمن في اتخاذ قرار بشأن الحجم الفعلي لأية قوة يُتفق عليها. ونحن نريد أن نسجل تأكيدنا من جديد لتصميمنا على أن نفعل

المقبلة ستكون ذات أثر كبير على تحويل ذلك إلى حقيقة واقعة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مسجلون في قائمتي. ووفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة أود أن أدعو أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذه المسألة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٠ صباحاً.

وقادته. كما أن الكثير يعتمد على نوعية وأهمية وكمية المساعدة المقدمة من مجلس الأمن والمجتمع الدولي والتوقيت المناسب لها. ويحدونا أمل كبير في أن تتلقى فكرة وجود قوة كافية تابعة للأمم المتحدة من أجل تحقيق الاستقرار دفعة كبيرة إلى الأمام في هذه الجلسة لمجلس الأمن.

ونحن نتطلع بشغف إلى اليوم الذي يمكننا فيه أن نضمن الاستقرار والسلام في الصومال حتى يتسنى البدء جدياً بالمهمة الرئيسية لإعادة تأهيل الصومال وإعادة إعمارها وتنميتها. وفي الحقيقة، القرارات التي ستُخذ هنا في الأسابيع